الكندري متحدثا خلال الملتقى

البصيري والكندري يتوسطان المديرين والمديرات المشاركين في الملتقى التربوي

مراقبة المدارس العربية اختتمت فعاليات الملتقى التربوي لـ «المتوسطة»

الكندري: تدشين ملتقى مديري المرحلة الثانوية في التعليم الخاص خلال مارس المقبل لتطوير العملية التعليمية

■ هدفنا الارتقاء بالتنمية المهنية للمديرين وتعزيز الأساليب الحديثة في الإدارة المدرسية

اعلن مراقب المدارس العربية في الادارة العامة للتعليم الخاص عبدالعزيز الكندري عن تنظيم المراقبة للملتقى التربوي لمديري المرحلة الثانوية خلال شهر مارس المقبل بعد نجاح الملتقى التربوي لمديري المرحلة المتوسطة الذي اختتم فعالياته يوم الخميس الماضي.

وقال الكندري خلال حفل الختام الذي رعاه مدير الشؤون التعليمية عبدالله البصري ان المراقبة ارتات تنظيم الملتقيات التربوية لمديري المدارس الخاصة لابراز الدور الكبير الذي يقوم به المديرون لمتابعة العملية التعليمية داخل المدارس الخاصة، مشيرا الى ان ملتقى المرحلة المتوسطة اشتمل على ورش عمل محاضرات تساهم في التنمية الذاتية للمديرين وتعزز من دور المسؤولية في تطوير العملية التعليمية والنهوض بها الى مستويات تدعم البناء والتنمية في وطننا الحبيب.

واوضح ان الملتقى الذي انطلق في شهر ديسمبر الماضي واستمر شهرا احتوى على العديد من الفعاليات التربوية بدات بورشة عمل حول تطبيق

حضور نسائي كبير في الملتقى

نظام الادارة بالاهداف بالادارة المدرسية هدفت الى تعريف المديرين والمديرات بنظام الادارة بالاهداف وتدريبهم على نموذج تطبيقي في ادارة المدرسة مهدت للمشاركين رسم الخطوط العريضة لتنمية المهارات في تحديد وصياغة الاهداف الادارية واساليب وضع الخطط في مدارسهم بما يحقق نقلة نوعية في اسلوب الادارة تنعكس على اداء المعلمين وتحصيل الطلبة في هذه المدارس.

واضاف ان الملتقى اشتمل ايضا على ورشة عمل حول الاتصال الفعال بين الزملاء في العمل والتي هدفت الى ضمان تناغم وانسجام العلاقة بين زملاء المدرسة الواحدة وتجنب الازدواجية في اتخاذ القرارات، موضحا ان الورشة اوضحت للمشاركين كيفية ادارة العمل بدرجة عالية من المهارة والخبرة وتحقيق الانسجام الفعال بنشر الوعي والشفافية بين العاملين.

ولفت الى ان الورشة الثالثة في الملتقى ركزت على موضوع النظرة في الادارة من خلال ايضاح اساليب

■ ركزنا على الوسائل المعاصرة في علم الإدارة واختلافها عن التقليدية

الادارة المعاصرة واختلافها عن الادارة التقليدية عن طريق التعرف على مجريات الاحداث في ساحة العمل وبحث اثر المستجدات على بيئة عمل المدرسة، مؤكدا ان النظرة الوظيفية للادارة المدرسية والاهداف التي ترمي الى تحقيقها تغيرت من وظيفة المحافظة على تطبيق النظام بما فيه من لوائح وقرارات تضمن سير العملية التعليمية وفق الجداول المحددة الى المفهوم الحديث الذي يجعل من التلميذ محور العملية التعليمية.

وبين ان الورشة التي اختتم بها الملتقى فعالياتها كانت عن الامانة المهنية واهميتها في تطور الامم وتقدمها وازدهارها، مشيرا الى انها تعد عاملا اساسيا في تقدمها العلمي والتقني والحضاري.

وعبر الكندري في ختام حديثه عن شكره لكل من ساهم في انجاح الملتقى التربوي لمديري المرحلة المتوسطة وتحفيز مراقبة المدارس العربية على تنظيم ملتقى مديري المرحلة الثانوية المزمع عقده في شهر مارس المقبل.

الخضري يطالب بتطبيق المادة 20 من لائحة رابطة التدريس على المستقيلين

طالب عضو الجمعية العمومية لرابطة اعضاء هيئة التدريس للكليات التطبيقية د.بدر الخضري بتطبيق المادة 20 من لائحة الرابطة بعد تقديم عضوين اثنين من الهيئة الادارية للرابطة استقالتيهما.

وقال الدكتور الخضري في تصريح صحافي: تنص المادة 20 على دخول المرشح الاحتياطي من نفس الكلية وانضمامه للهيئة الادارية في حال تقديم احد الأعضاء استقالته قبل انتهاء الفترة القانونية للرابطة بستة اشهر على الأقل مشددا الخضري على اهمية تطبيق هذه المادة من لائحة رابطة اعضاء هيئة التدريس للكليات التطبيقية وذلك بعدم تجاوز اللائحة التنظيمية للرابطة للحفاظ على استقرار الرابطة وتماسكها كي تستمر في الدفاع عن مصالح أعضاء هيئة التدريس وتدفع بتطوير كليات الهيئة الخمس.

الخباز: «الجنايات» برأت إيرانيا من تهريب أدوية ومواد مخدرة ومؤثرات عقلية إلى بلده

قضت محكمة الجنايات ببراءة واقد «إيراني» من تهمة حيازة مواد مخدرة «مورفين» ومؤثرات عقلية «الأليرازولام و الكلونازيبام و الكلورديازيبوكسايد» وتهريب بضاعة ممنوعة.

واسندت النيابة العامة للمتهم انه حاز على مواد مؤثرة عقليا «الأليرازولام والكلونازيبام والكلورديازيبوكسايد» وكان ذلك بقصد الاتجار.

واحرز مادة «المورفين» وذلك بقصد التعاطي ، و شرع في تهريب البضاعة الممنوعة سالفة البيان بان اخرجها من البلاد بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون اداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها واوقفت اثر الجريمة لسبب لإدخال إرادته فيه هو ضبطه و الجريمة متلبسا بها.

و تتلخص الواقعة بما جاء بمحضر الضبطية من انه حال قيام احد مفتشي الجمرك بعمله بميناء الدوحة قام بتفتيش مركبة المتهم و بقيادته و اثناء التفتيش عثر على كمية من الحبوب و الادوية يشتبه بان يكون بعضها مخدرة و بعضها بقصد تهريب ادوية من الكويت إلى «إيران» فتم ضبط المتهم و إحالته إلى قسم حماية الموانئ ومنه إلى المباحث الجنائية لبيان سلامة هذا الحبوب من المواد المخدرة.

وحضر دفاع المتهم المحامي زيد الخباز امام هيئة المحكمة ودفع بانتفاء القصد الجنائي لدى المتهم لعدم علمه بحقيقة الأدوية المضبوطة ، وقال الخباز ان المتهم قام بإرسال أقراص شقيقه الذي توفي في الكويت لأهله في إيران ، مؤكدا ان الأدوية التي تم ضبطها معه تخص شقيقه المتوفي و تحصل عليها من خلال وصفة طبية من خلال صيدليات في أنحاء الكويت ، إلا أن المتهم لا يعلم بحقيقة المضبوطات.

وطالب الخباز من هيئة المحكمة ببراءة موكلة من التهم المسندة إليه وهو ما تم إقراره.

طالب بإصدار شهادات لأصحاب الإعاقة أبناء الكويتية لمعاملتهم معاملة الكويتي

الهاجري: على التجار و«البلدية» تطبيق قانون المعاقين بتهيئة المباني لاستقبال أصحاب الكراسي المتحركة

■ «الداخلية» مطالبة بتفعيل مخالفة مستخدمي مواقف ذوي الاحتياجات بغرامة مئة دينار

شافي الهاجري

■ وزارات الدولة مازالت تتجاهل القانون في تطبيق إعفاء هذه الفئة من رسوم المعاملات

صور : الشيخ أحمد الحمود – شافي الهاجري

استغرب رئيس النادي الكويتي الرياضي للمعاقين شافي الهاجري من عدم تطبيق كثير من التجار لمعايير البناء التي تخدم روادها من المعاقين وخاصة مستخدمي الكراسي المتحركة ففي بعض المجمعات التجارية التي انشات حديثا لم تراعي قانون المعاقين رقم 2010/8 في شان بناء المجمعات اضافة الى ان السوبرماركت والمطاعم التي انشات في محطات الوقود لم تضع اية تسهيلات لروادها من ذوي الاعاقة وكانهم ليسوا جزءا من المجتمع. وقال الهاجري في تصريح صحافي ان هناك جهات حكومية مقصرة في عملها في تطبيق القانون فكيف منحت البلدية التراخيص لتلك الجهات وهي تعلم بمواد القانون التي تحث الا تنشا اية منشاة حديثة الا وتضع اعتبارا لهذه الفئة ويجب عدم اصدار اي ترخيص الا بعد التاكد من تهيأة المنشاة لأصحاب الكراسي المتحركة وغيرها من الاعاقات وهذه مواد صريحة بالقانون الذي وافق عليه بالاجماع اعضاء مجلس الأمة وكذلك الحكومة فاين الرقابة التي هي على عاتق السلطة التشريعية؟.

وناشد الهاجري النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود أن يراعي أبناءه المعاقين وكما عهدناه منه في دعوة أجهزته المختلفة في تفعيل مواد القانون وخاصة في معاملة أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي معاملة الكويتي ومنحه شهادة في ذلك تطبيقا للقانون لأن القانون مضى عليه اكثر من سنتين ونصف وابناء الكويتية ما زالوا يعانون من عدم تقديم الخدمات التي اقرها القانون لهم لعدم اصدار وزارة الداخلية تلك الشهادة لهم ونتمنى من وزير الداخلية تطبيق المادة الخاصة في مواقف المعاقين وخاصة تغليظ عقوبة من يقف في مواقف المعاقين فما زالت المخالفة عشرة دنانير على من يستخدم تلك المواقف مع ان القانون عدلها الى مئة دينار وهذه المخالفة كفيلة بحماية المواقف بشكل تلقائي مع ضرورة ان يواكب التطبيق حملة اعلامية لابلاغ جموع المواطنين والمقيمين بقيمة المخالفة الجديدة ونناشد الوزير الحمود الاستعجال في تطبيق هذه المادة مع تكليف رجال الدوريات والمرور في شن حملات على تلك المواقف في الجمعيات التعاونية والمجمعات التجارية المستشفيات في المحافظات الست لحماية

واوضح الهاجري ان هناك مسؤولية ملقاة على عاتق الوزراء في تطبيق قانون المعاقين فعلى الرغم من مرور كل تلك السنوات على نشر القانون في الجريدة الرسمية فهناك مواد كثيرة لم تفعل فمثلا اعفاء جموع المعاقين من دفع رسوم المعاملات في وزارات الدولة وخاصة الداخلية والصحة والكهرباء والبلدية وغيرها من وزارات الخدمات فالى متى يستمر هذا التجاهل واللامبالاة في تطبيق القوانين ويجب وضع النقاط على الحروف في احترام تطبيق القوانين اذا بالفعل نرى الكويت دولة حضارية؟.

خلال حملة شملت المطاعم والمقاهي الواقعة ضمن نطاق الأسواق والمجمعات

الربيع: غلق 6 محلات إدارياً وتحرير 10 مخالفات في حولي

موظفو البلدية يغلقون المحلات المخالفة

جانب من تحرير المخالفات

■ صحة وسلامة المستهلكين فوق كل اعتبار والتفتيش المفاجئ مستمر على جميع الأنشطة

■ سنتعامل مع أي شكوى مقدمة وفقاً للوائح وأنظمة البلدية وبأقصى سرعة ممكنة

اسفرت الحملات التفتيشية الميدانية التي نفذها مفتشو فريق الطوارئ التابع لفرع بلدية محافظة حولي على المطاعم والمقاهي الواقعة في نطاق الأسواق المركزية والمجمعات التجارية في عدد من المناطق بالمحافظة وترأسها رئيس الفريق رياض الربيع عن غلق 6 محلات غلقا إداريا شملت المطاعم والمقاهي والكافتيريا إلى جانب تحرير 10 محاضر مخالفة كان ابرزها عدم فتح محل قبل الحصول على ترخيص من البلدية.

وقال الربيع في تصريح صحفي ان سبب غلق المطاعم والكافتيريا يعود إلى ما تم ضبطه من مخالفات جسيمة تعرض صحة وسلامة المستهلكين للخطر منها وجود الفئران والحشرات الزاحفة خلف الثلاجات وبالمطابخ التي تتبع تلك المطاعم فيما يعود غلق المقاهي بسبب الزيادة في المساحة عن المقررة لها بالترخيص، مشيرا إلى أن فريق المفتشين تمكن من تحرير عدد 10 مخالفات اشتملت عدم التقيد بقواعد النظافة العامة في أماكن تداول الأغذية ، فتح محل قبل الحصول على ترخيص من البلدية، العمل قبل الحصول على شهادة صحية وأخرى منتهية الصلاحية، تشغيل عامل قبل الحصول على شهادة صحية، الزيادة في المساحة المقررة قبل موافقة البلدية. وأوضح الربيع أن مفتشي الفريق قاموا بغلق تلك المحلات لمخالفة لقوانين وأنظمة البلدية، لافتاً إلى أن صحة وسلامة المستهلكين فوق كل إعتبار إلى جانب استمرار تنفيذ الحملات التفتيشية المفاجئة على جميع الأنشطة الغذائية في مختلف المناطق التي تقع تحت مسئولية بلدية المحافظة طبقا لبرنامج العمل اليومي لمفتشي النوبات التابع للفريق.

وأكد الربيع أن هدفنا المحافظة على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين وأن فريق الطوارئ بالمحافظة متواجد على مدار الساعة كما أن جميع المواد الغذائية المتداولة والمعروضة للبيع تخضع للرقابة المشددة من خلال عمليات التفتيش الدقيقة للمحلات والأسواق الغذائية وأخذ العينات العشوائية من تلك المواد وفحصها مخبريا لتقرير مدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي.

من جانبها دعت إدارة العلاقات العامة بالبلدية المواطنين والمقيمين إلى الإتصال على خط البلدية الساخن 139 وذلك في حال وجود أي شكوى تقع ضمن اختصاصات بلدية الكويت سواء في مجالات الأغذية ، النظافة العامة ، الباعة المتجولين ، مشيرة إلى أنه سيتم التعامل معها وفقا للوائح وانظمة البلدية وذلك باقصى سرعة ممكنة.

وضم فريق الحملة رئيس فريق الطوارئ رياض الربيع ونائبه حبيب فاضل، ومسؤول النوبة «ب» إسحاق الصراف والمفتشين علي السالم، محمد السبيعي، محمد الفيلكاوي، جاسم القصار، عبدالخالق عبدالقدوس، عبدالزير الحاتم وعدنان حسن.